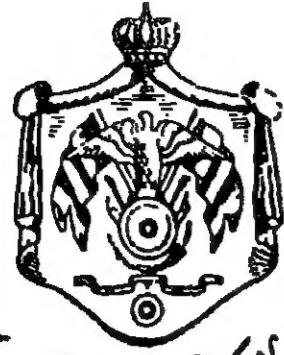


مكتبة من مكتبة
المركز القومي للدراسات والبحوث
بمبنى جامعة القاهرة



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٨ جمادى الثانية سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ٢ ايار سنة ١٩٨٠ م العدد ٢٩٢٨

الفهرس

صفحة

٧٦٣	قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٨٠	قانون معدل لقانون الزراعة
٧٦٥	قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠	قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية
٧٦٧	نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٠	نظام تصديق الشهادات العلمية
٧٧١	نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٠	نظام معدل للنظام المالي لمؤسسة الاقراض الزراعي
٧٧٢	نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٠	نظام معدل لنظام الاسكان لموظفي البنك المركزي ومستخفيه
٧٧٣	قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	
٧٧٨	تعريف بدلات الاجور والخدمات في مخازن تبريد المنطقة الحرة في العقبة لسنة ١٩٨٠	

هذا من العمل

نحس الحسين لله ملكنا الملك لله ملكنا الملك

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٣

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واصفاته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٩) لسنة ١٩٨٠

قانون معدل لقانون الزراعة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الزراعة لسنة ١٩٨٠) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٣ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (١٥٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٥٣ :-

كل من يصطاد بصورة مخالفة لاحكام المواد في هذا الفصل او القرارات الصادرة بموجبها يعاقب بغرامة لا تقل عن :-

- أ - مائة دينار عن كل غزال صحراوي او جبلي او بدن .
- ب - خمسة وعشرين دينارا عن كل خنزير بري او حورية .
- ج - عشرة دنائير عن كل حيوان او طير آخر :

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١٥٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

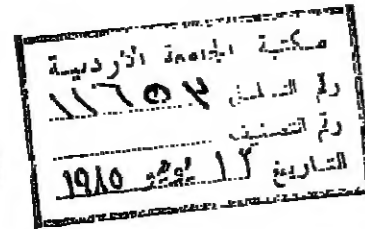
المادة ١٥٤ أ - :-

في حالة استعمال مركبة آلية في الصيد خلافا لاحكام المادة (١٤٨) من هذا القانون او القرارات الصادرة بموجبها يعاقب سائق المركبة بالحبس لمدة اسبوع وبغرامة لا تقل عن عشرة دنائير ويعاقب مالك

المركبة بالعقوبة ذاتها اذا ارتكبت المخالفة بمعرفته وذلك بالاضافة الى العقوبة المنصوص عليها في المادة (١٥٣) من هذا القانون :

١٩٨٠/٣/٢٣

الحسين بن طلال



وزير العمل والانشاء والتعمير
عمر النابلسي
وزير العدل
نجيب ارشيدات
وزير الزراعة
الدكتور قاسم الزيموي
رئيس الوزراء ووزير
الخارجية والدفاع
الشريف عبد الحميد توفيق

وزير دولة
حسن ابراهيم الدكتور محمد عضوب الزين الدكتور محمد نوري شفيق
وزير الاشغال العامة
ممن ابو نوار سالم مساعده
وزير التربية والتعليم
وزير المالية
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
سلطان عرار
وزير دولة للشؤون الخارجية
مروان القاسم
وزير الاوقاف والشؤون
كاميل الشريف

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
الدكتور جمال الشاعر
وزير الصحة
الدكتور زهير ملحم
وزير الداخلية
علي البشير
وزير الاعلام
الدكتور سميد التل

وزير الصناعة والتجارة
د. جواد العناني
وزيرة التنمية الاجتماعية والثقافة والشباب
انصام المفتي
وزير السياحة والاتار
طاهر حكمت
وزير
الدكتور موفق الفواز

نص السيد الرئيس محمد الخامس ملك المغرب

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٣

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وأضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٠

قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية لسنة ١٩٨٠) ويقرأ مع القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٢٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٣ -

١ - اذا اقتضت المحكمة بانه لا سبيل لاجراء التبليغ وفق الاصول المتقدمة لاي سبب من الاسباب يجوز لها ان تأمر باجراء التبليغ على الوجه التالي :-

أ - بتعليق نسخة من الورقة القضائية على موضع بارز من دار المحكمة ونسخة اخرى على جانب ظاهر للعيان من البيت المعروف انه آخر بيت كان يقيم فيه المراد تبليغه او المحل الذي كان يتعاطى فيه عمله ان كان له بيت او محل كهذا او .

ب - بنشر اعلان في احدى الصحف المحلية اليومية .

٢ - اذا أصدرت المحكمة قرارا باتباع طريقة التبليغ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة فعلى المحكمة ان تعين في قرارها موعد حضور الشخص المراد تبليغه امام المحكمة وتقديم دفاعه اذا دعت الحاجة الى ذلك وحسب مقتضى الحال .

٣ - اذا كان الشخص المراد تبليغه مقيما في المملكة فيجري تبليغه وفق احكام التبليغ في المواد (١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢) والفقرتين (٢١) من هذه المادة من هذا القانون اما اذا كان مقيما خارج المملكة واقتضت المحكمة بتعذر تبليغه عن طريق الجهات الرسمية المختصة فيجوز لها ان تبليغه عن طريق النشر في احد الصحف المحلية .

الحسين بن طلال

١٩٨٠/٣/٢٣

وزير العمل والانشاء والتعمير عمر القابلي	وزير المحلف نجيب ارشيدات	وزير الزراعة الدكتور قاسم الريماوي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع الشريف عبد الحميد شرف
وزير دولة حسن ابراهيم الدكتور محمّد عضوب الزين الدكتور	وزير المواصلات الدكتور محمد نوري شفيق	وزير التربية والتعليم ممن ابو نوار	وزير المالية سالم مساعده
وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سليمان عرار	وزير دولة للشؤون الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمندسات الاسلامية كامل الشريف
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور جمال الشاعر	وزير الصحة الدكتور زهير ملحم	وزير الداخلية علي البشير	وزير الاملاط الدكتور سعيد النل
وزير الصناعة والتجارة المهندس علي السور	وزير التنوين الدكتور جواد العناني	وزيرة التنمية الاجتماعية الثقله والشباب انعام المكي	وزير السياحة والآثار الدكتور موفيق الخواز

هذا من العمل

نحو الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٠

نظام تصديق الشهادات العلمية

صادر بمقتضى المادة (١١٧) من قانون التربية والتعليم رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تصديق الشهادات العلمية لسنة ١٩٨٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - يكون للكليات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة :	وزارة التربية والتعليم .
المديرية :	مديرية التربية والتعليم في المحافظة/الواء .
الشهادة العلمية :	الشهادات العامة والمدرسية واية وثائق تبين المستوى العلمي لصاحبها ، وتكون صادرة عن المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها .
الشهادة العامة :	شهادة الدراسة الثانوية العامة التي تمنحها الوزارة واية شهادة منحها الوزارة من قبل نتيجة امتحان عام .

المادة ٣ - تصدق الشهادات العلمية الصادرة عن مؤسسات تعليمية داخل المملكة وفق القواعد التالية :

اولا : أ - تصادق الوزارة على صحة المعلومات في الشهادات العامة التي تصدرها الوزارة والشهادات العلمية التي تصدرها المعاهد الحكومية والخاصة :

ب- تصادق الوزارة على صحة التوقيع والخاتم في الشهادات العلمية التي تصدرها الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك او المؤسسات التعليمية التابعة لوزارات ودوائر حكومية اخرى ، او المعاهد والمراكز التابعة لدائرة التعليم بوكالة الفوت الدولية بعد المصادقة على صحة المعلومات في تلك الشهادات من الجهة ذات العلاقة :

ثانيا : أ - تصدق المديرية صور الشهادات العامة وكشوف العلامات الخاصة بتلك الشهادات (للطلبة التابعين للمديرية) بعبارة (صورة طبق الاصل) .

ب- تصادق المديرية على صحة المعلومات في الشهادات العلمية التي تصدرها المدارس الحكومية والخاصة التابعة للمديرية .

ج- تصادق المديرية على صحة التوقيع والخاتم في الشهادات العلمية التي تصدرها المدارس التابعة لوكالة الفوت الدولية بعد المصادقة على صحة المعلومات فيها من مراقب التعليم في الوكالة :

د - تصدق المديرية الشهادات التي تمنحها المراكز الثقافية بعبارة (ان مركز من المراكز الثقافية المرخصة في الاردن والمديرية غير مسؤولة عن محتويات هذه الشهادة) .

هـ - تصادق المديرية على صحة التوقيع والخاتم في شهادات حسن السلوك التي تصدرها المراكز والمدارس التابعة لها .

و - تصادق وزارة الخارجية على صحة توقيع وخاتم المديرية - عند الحاجة - دون الرجوع الى الوزارة .

المادة ٤ - تصدق الشهادات العلمية الصادرة عن مؤسسات تعليمية خارج المملكة وفق القواعد التالية :

أ - يصادق المستشار الثقافي الاردني خارج المملكة على صحة توقيع وخاتم الجهات الرسمية المسؤولة عن التعليم الجامعي وغيره في البلد الذي يمثل الاردن فيه وتصادق الوزارة على صحة توقيع وخاتم المستشار .

ب- في حالة عدم وجود مستشار ثقافي اردني في بلد ما تصادق البعثة الدبلوماسية الاردنية ان وجدت - على صحة توقيع وخاتم وزارة الخارجية في ذلك البلد على ان تكون الشهادة مصدقة من الجهات الرسمية المسؤولة عن التعليم الجامعي وتصادق وزارة الخارجية الاردنية على صحة توقيع وخاتم البعثة الدبلوماسية وتصادق الوزارة على صحة توقيع وخاتم وزارة الخارجية .

ج - وفي حالة عدم وجود بعثة دبلوماسية اردنية في بلد ما تصدق الشهادة من وزارة الخارجية فيه ومن احدى سفاراته في احدى البلدان العربية ومن المستشار الثقافي الاردني في هذا البلد العربي او البعثة الدبلوماسية الاردنية فيه ويشترط في هذه الحالة ان تكون الشهادة مصدقة اصلا من الجهات الرسمية المسؤولة عن التعليم الجامعي في ذلك البلد .

د - اذا تعذر تصديق الشهادة حسبما جاء في الفقرات السابقة فيمكن تصديقها من الوزارة مباشرة بعد الاقتناع التام بصحتها ، وبالصورة التي تراها مناسبة .

المادة ٥ - لا تصدق الشهادات العلمية التي يمنحها افراد بصفته الشخصية :

المادة ٦ - تعد المؤسسات التعليمية داخل المملكة جداول علامات على النحو التالي :-

أ - تعد المعاهد الحكومية والخاصة جداول علاماتها على ثلاث نسخ ويصادق عليها مدير التأهيل والاشراف التربوي بالوزارة ، ويعاد نسخة منها بعد ذلك للمعهد ويحتفظ كل من قسم تصديق الشهادات وقسم المعاهد بالوزارة باحدى النسخين الباقيتين .

ب- تعد المدارس الثانوية والاعدادية الحكومية والخاصة ومراكز التدريب الحر في جداول علاماتها على ثلاث نسخ ويصادق عليها مدير التربية والتعليم في المحافظة/ اللواء ويعاد احدها بعد ذلك الى المدرسة ويحفظ قسم الامتحانات في المديرية بالنسخة الثانية ، اما النسخة الثالثة فتسلم الى قسم تصديق الشهادات في الوزارة .

ج- تعد المدارس الابتدائية الحكومية والخاصة جداول علاماتها على نسختين ويصادق عليها مدير التربية والتعليم في المحافظة/ اللواء وتعاد نسخة منهما بعد ذلك الى المدرسة ويحفظ قسم الامتحانات في المديرية بالنسخة الثانية .

د- يحفظ الوزارات والدوائر الحكومية الاخرى بجدول العلامات الخاصة بالمؤسسات التعليمية التابعة لها .

هـ- تحتفظ دائرة التعليم بوكالة الغوث الدولية بجدول علامات المعاهد والمراكز التابعة لها بينما تحتفظ مراقب التعليم بوكالة الغوث بجدول علامات المدارس التابعة لمنطقته .

المادة ٧ - المصدقات المدرسية .

أ- تنظم المصدقة المدرسية على نسختين باستعمال الكربون ذي الوجهين تحملان رقما رسميا وتاريخا ، تعطى الاولى منها لصاحب العلاقة ويحفظ بالثانية في المدرسة التي اصدرتها .

ب- تكتب المصدقة اما بخط اليد او الالة الطابعة فقط يذكر فيها اسم صاحبها كاملا واسم المدرسة والصف والسنة الدراسية والنتيجة (ناجح ، مكمل ، راسب) او ناجح او راسب بعد فحص الاكمال ، او اكتفي بتعليمه مع ذكر السبب في ذلك ولا يجوز باي حال الشطب او الحلك فيها .

ج- توقع المصدقات المدرسية بخط اليد ولا يسمح باستعمال الخاتم للتوقيع .

المادة ٨ - احكام عامة :

أ- عند المصادقة على صور الشهادات العلمية الصادرة عن مؤسسات تعليمية داخل المملكة بعبارة (صورة طبق الاصل) يجب ابراز الاصل مصدقا .

ب- يجوز المصادقة على صور الشهادات العلمية الصادرة عن مؤسسات تعليمية خارج المملكة بعبارة (صورة طبق الاصل) عند ابراز صورة عن تلك الشهادات مصدقة وفق ما جاء في الفقرات (أ ، ب ، ج) من المادة الرابعة من هذا النظام .

ج- تستوفي الوزارة والمديرية الرسوم التي يحددها النظام المسالي للامتحانات العامة ساري المفعول عند تصديق اية شهادة او وثيقة او اية صورة عنها .

المادة ٩ - الحالات التي لا تنطبق عليها احكام هذا النظام تحال الى لجنة التربية والتعليم في الوزارة للبت فيها .

المادة ١٠ - يلغى نظام تصديق الشهادات رقم (١٥) لسنة ١٩٦٦ .

١٩٨٠/٤/١٣

الحسين بن طلال

وزير المالية سالم مساعده	وزير العمل والانشاء والتعمير عمر القابلسي	وزير المعدل نجيب ارشيدات	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الزراعة الدكتور قاسم الريماوي
وزير دولة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير التربية والتعليم الدكتور محمد نوري شفيق	وزير الاشغال العامة معن ابو نوار
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سليمان عرار	وزير دولة للشؤون الخارجية هروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور جمال الشاعر	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير الداخلية علي البشير	وزير الاعلام الدكتور سعيد التل
وزير الصناعة والتجارة ووزير التكوين بالوكالة المهندس علي التسور	وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المقي	وزير الثقافة والشباب طاهر حكمت	وزير السياحة والآثار الدكتور هوفى الفواز

هذا من الاصل

نحو الحسين للهكس ملك المملكة العربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٠
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٠

نظام معدل للنظام المالي لمؤسسة الاقراض الزراعي

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل للنظام المالي لمؤسسة الاقراض الزراعي لسنة ١٩٨٠) ويقرأ مع النظام رقم (٥) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يلغى نص المادة (٢٩) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :
- المادة ٢٩ - تصرف القروض الزراعية الموافقة عليها بعد استيفاء شروط الصرف اما من المديرية العامة او من القروض بموجب تحويل وفقاً للاسس التي تقرها المؤسسة بهذا الخصوص .
- المادة ٣ - يلغى نص المادة (٣٠) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :
- المادة ٣٠ - يضع مجلس ادارة المؤسسة بتنسيب من المدير العام قواعد صرف التحويلات التي تصدر عن المؤسسة ويقرر منح صلاحية التوقيع على هذه التحويلات لموظفي المؤسسة المعيّنين وتحديد فئة التوقيع لكل منهم حسب تقضييه مصلحة العمل في المؤسسة وفي جميع الاحوال يجب على الذين يوقعون على اي تحويل ان يطلعوا ويدققوا المستند المتعلق به .

١٩٨٠/٤/١٣

الحسين بن طلال

وزير المالية مسالم مساعده	وزير العمل والانشاء والتعمير عمر القابلسي	وزير المعدل نجيب ارشيدات	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الزراعة الدكتور قاسم الريماوي
وزير دولة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير التربية والتعليم الدكتور محمد نوري شفيق	وزير الاشغال العامة معن ابو نوار
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سليمان عسار	وزير دولة للشؤون الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقصدات الاسلامية كامل الشريف
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور جمال الشاعر	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير الداخلية علي البشبي	وزير الاعلام الدكتور سعيد التل
وزير الصناعة والتجارة ووزير التوطين بالوكالة المهندس علي النصور	وزيرة التربية الاجتماعية انعام المفتي	وزير الثقافة والشباب طاهر حكمت	وزير السياحة والآثار الدكتور موفق الفواز

نحو الحسين للهكس ملك المملكة العربية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٠
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٠

نظام معدل لنظام الاسكان لموظفي البنك المركزي ومستخدميه

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الاسكان لموظفي البنك المركزي ومستخدميه لسنة ١٩٨٠) ويقرأ مع النظام رقم (٩) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة (٨) من النظام الاصيل كما يلي :-
- ١ - باضافة كلمة (والملاوات) بعد عبارة (الراتب السنوي) الواردة في الفقرة (أ) منها .
- ٢ - بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
- ب - (يجب ان يسدد القرض وفوائده في مدة اقصاها ثلاثون سنة) .

١٩٨٠/٤/١٣

الحسين بن طلال

وزير المالية مسالم مساعده	وزير العمل والانشاء والتعمير عمر القابلسي	وزير المعدل نجيب ارشيدات	رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير الزراعة الدكتور قاسم الريماوي
وزير دولة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير التربية والتعليم الدكتور محمد نوري شفيق	وزير الاشغال العامة معن ابو نوار
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سليمان عسار	وزير دولة لشؤون الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقصدات الاسلامية كامل الشريف
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور جمال الشاعر	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير الداخلية علي البشبي	وزير الاعلام الدكتور سعيد التل
وزير الصناعة والتجارة ووزير التوطين بالوكالة المهندس علي النصور	وزيرة التربية الاجتماعية انعام المفتي	وزير الثقافة والشباب طاهر حكمت	وزير السياحة والآثار الدكتور موفق الفواز

قرار رقم (١) لسنة ١٩٨٠

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٨٠/١/٢٤ رقم ١٠٩٦/٤/ن اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين في مكتب رئيسه لأجل تفسير المادة ٣٤ من قانون نقابة المهندسين رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ وبيان ما اذا كان المهندس الذي يشغل وظيفة مدير المكتب الهندسي في جامعة اليرموك ذا حق في ان يرشح نفسه لمركز نقيب المهندسين او نائب النقيب او انه لا يملك هذا الحق :-

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاشغال العامه الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٠/١/١٦ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان الفقرة (أ) من المادة (٣٤) من قانون نقابة المهندسين تنص على ما يأتي (يكون المرشح لمركز النقيب او نائب النقيب مهندساً زاول المهنة لمدة لا تقل عن عشر سنوات وان لا يكون وزيراً او رئيس بلدية او ممن يتقاضون راتباً من الحكومة باستثناء رواتب التقاعد).

وحيث ان هذا الديوان كان بتاريخ ١٩٦٥/١١/٨ اصدر قراراً برقم ١٩ فسر فيه قانون الجامعة الاردنية واعتبر هذه الجامعة مؤسسة حكومية.

وحيث ان قانون جامعة اليرموك رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ هو قانون مماثل لقانون الجامعة الاردنية من حيث تعريف عناصر المؤسسة الرسمية التابعة للحكومة.

فان هذه الجامعة تعتبر ايضاً مؤسسة حكومية بالمعنى القانوني وبالتالي تكون اموالها مهما كان مصدرها اموالاً حكومية وموظفوها من موظفي الحكومة.

اما كون هذه الجامعة هي مؤسسة ذات استقلال مالي واداري وان موظفيها لا يتقاضون رواتبهم من صندوق الخزينة فلا يغير من الامر شيئاً. اذ ان الموظفين العاملين في خدمة الدولة لا يتقاضون في كل الاحوال رواتبهم من خزانة الدولة حسب نظام تشكيلات الوظائف الصادر بمقتضى قانون الميزانية العامة وانما يتقاضى بعضهم الرواتب من صناديق المؤسسات والسلطات الحكومية الأخرى ذات الاستقلال المالي والاداري. كما هو واضح من نصوص القوانين الخاصة بهذه السلطات والمؤسسات ومن نص المادة الثانية من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦.

وحيث ان الفقرة (أ) من المادة (٣٤) المطلوب تفسيرها تمنع المهندس الموظف الذي يتقاضى راتبه من الحكومة من ترشيح نفسه لمركز نقيب المهندسين او نائب النقيب دون ان تشترط ان يكون الراتب من صندوق الخزينة. فان ما ينبغي على ذلك ان المهندس الموظف في جامعة اليرموك لا يجوز له ان يرشح نفسه لمركز نقيب المهندسين او نائب النقيب على اعتبار انه يتقاضى راتبه من الحكومة.

هذا ما نقره في تفسير النص المطلوب تفسيره.

قراراً صدر في ٢٣ ربيع ثاني سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ١٩٨٠/٣/٩

عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
مندوب وزارة الاشغال	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة التمييز	مفسر	رئيس الديوان الخاص
المستشار القانوني	في رئاسة الوزراء	ميسر طماتش	فواز الروسان	نجيب الرشيدان
عبد الحليم السور	ميسر طماتش	فواز الروسان	نجيب الرشيدان	موسى السلكيت

قرار رقم (٢) لسنة ١٩٨٠

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ٧٩/١٢/١٥ رقم ص ١٢٩٤٤/١٧/ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (أ) من المادة الثامنة من نظام صندوق تقاعد المهندسين الزراعيين رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ والفقرة (ب) من المادة ١١ من نفس النظام وبيان مدى انسجام هاتين الفقرتين مع الفقرة (أ) من المادة الخامسة من قانون نقابة المهندسين الزراعيين رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فيما يتعلق بحالة المهندسين الزراعيين الذين تخرجوا قبل تأسيس النقابة على التقاعد وطريقة احتساب المدة المقبولة للتقاعد.

وبعد الاطلاع على كتاب نقيب المهندسين الزراعيين الموجه لوزير الزراعة بتاريخ ٧٩/١١/٢٤ وكتاب وزير الزراعة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٧٩/١٢/١١ وتدقيق النصوص القانونية نجد ان الاسم الحقيقي للنظام المطلوب تفسيره هو (نظام التقاعد للمهندسين الزراعيين رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ وليس نظام صندوق التقاعد كما هو وارد في الطلب وان موضوع التفسير ينحصر بالمهندسين الزراعيين الذين تخرجوا قبل تأسيس النقابة فقط.

وبالرجوع للقانون والنظام المشار اليهما يتبين.

١ - ان الفقرة (أ) من المادة الخامسة من القانون المذكور نصت على مايلي (تعطى اجازة المنعسة الزراعية وتعطى المهنة بهذه الصفة بقرار من مجلس النقابة).

٢ - ان المادة ١٨ من القانون ذاته قد نصت على ما يأتي (تشبه النقابة صندوقاً للتقاعد والاعانات ويكون مقره عمان طبقاً لنظام يضعه مجلس النقابة ويصدقه مجلس الوزراء.

وانه لا يوجد في القانون أي نص آخر يتعلق بتقاعد المهندسين الزراعيين.

٣ - ان الفقرة (أ) من المادة الثامنة من النظام المذكور تنص على ما يأتي (المهندس الزراعي الذي تخرج قبل تأسيس النقابة الحق في الاشتراك في الصندوق من تاريخ تأسيسها أو من تاريخ تخرجه، اما المهندس الزراعي الذي تخرج بعد تأسيس النقابة فله حق الاشتراك في الصندوق من تاريخ انتسابه للنقابة أو من تاريخ تخرجه).

٤ - ان المادة ١١ من نفس النظام اشترطت في المهندس الزراعي الذي يطلب إحالته على التقاعد ان تتوافر فيه عدة شروط من ضمنها الشرط المنصوص عليه في الفقرة (ب) منها وهو (ان يكون قد مارس المهنة لمدة لا تقل عن ثلاثين سنة متواصلة او متقطعة وذلك ابتداء من تاريخ قبول اشتراكه في الصندوق).

ويستفاد من هذا النص الاخير ان ممارسة المهنة لمدة ثلاثين سنة انما تبدأ من تاريخ قبول اشتراك المهندس الزراعي في صندوق التقاعد.

وحيث ان الفقرة (أ) من المادة الثامنة من نظام تقاعد المهندسين الزراعيين تركت للمهندس الزراعي الذي تخرج قبل تأسيس النقابة الخيار في ان يشترك في صندوق التقاعد اعتباراً من تاريخ تأسيس النقابة او من تاريخ تخرجه.

فان ما ينبغي على ذلك ان المهندس الزراعي اذا اختار الاشتراك في الصندوق من تاريخ تأسيس النقابة فان مدة الثلاثين سنة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة ١١ سالفة الذكر تبدأ من تاريخ تأسيس النقابة.

اما اذا اختار الاشتراك في الصندوق من تاريخ تخرجه فان المدة المذكورة تبدأ من تاريخ تخرجه.

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

صدر في ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ١١/٣/١٩٨٠ م

عضو	عضو	عضو	عضو
مندوب وزارة الزراعة وكيل وزارة الزراعة الدكتور حسن الرايه	رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء عيسى طهاش	عضو مضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لمحكمة التمييز
	فواز الروسان	نجيب الرشدان	موسى الساكت

وحيث ان الخصومات التي يستحقها موظف المؤسسة عن اي شهر آخر هي مجموع الراتب الاساسي والعلاوات المقررة له :-

أما ماورد في الفقرة (أ) من المادة الخامسة من قانون النقابة من أن اجازة الخدمة الزراعية وتعايني المهنة بهذه الصفة تعطى بقرار من مجلس النقابة فلا تأثير له على الوضع فيما يتعلق بطريقة حساب المدة المتبقية للتعاقب المتصور عليها في الفقرة (ب) من المادة ١١ من النظام المذكور ذلك لأن القانون لم يحدد الشروط التي يتوجب توافرها في المهني ليكون له الحق في طلب احلته على التعاقب ولم يرد اي نص يوجب احتساب تلك المدة اعتباراً من تاريخ تعايني المهنة والحصول على اجازة بذلك من المجلس وإنما ترك امر تحديد تلك الشروط وكيفية احتساب المدة لمجلس النقابة بموجب نظام يضعه ويصدق مجلس الوزراء كما اسلفنا . وبذلك فلا تعارض بين حكم المادة ٥ (أ) من القانون وحكم المادتين ٨ (أ) و ١١ (ب) من النظام .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر في ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٤٠٠ هـ الموافق ١١/٣/١٩٨٠ م

عضو	عضو	عضو	عضو
مندوب وزارة الزراعة وكيل وزارة الزراعة الدكتور حسن الرايه	رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء عيسى طهاش	عضو مضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لمحكمة التمييز
	فواز الروسان	نجيب الرشدان	موسى السلاكت

فإننا نقرر أن كلمة (راتب) الواردة في الفقرة (ج) من المادة السادسة إنما تعني المخصصات الشهرية بأكملها وليس الراتب الأساسي فقط (انظر القرار الصادر عن هذا الديوان برقم ٨ لسنة ١٩٧٩).

هذا ما نقرره بالأكثرية في تفسير النص المطلوب تفسيره.

صدر في ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٤٠٠هـ الموافق ١٩٨٠/٣/٩.

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان العام
مندوب وزارة السياحة والآثار	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة	الرئيس الثاني لمحكمة	رئيس الديوان العام
مساعد المدير العام لمؤسسة	في رئاسة الوزراء	التميز	التميز	التميز
القنادق والاستراحات السياحية	(مخالف)	فواز الروسان	نجيب الرشدان	موسى السكاك
موسى محمود	عيسى طماش			

المخالفة

لدى الرجوع إلى نظام موظفي مؤسسة الفنادق والاستراحات السياحية رقم ٤١ لسنة ١٩٧٦ نجد أن المادة ١١ تنص (تحدد درجات ورواتب الموظفين في الملاك وزياداتهم السنوية كما يلي :

الدرجة	أدنى مرتبه طها	أعلى مرتبه طها	الحد الأعلى للزيادة السنوية بالدنانير
الاولى	٩٥	١٢٠	٥
الثانية	٧٤	٩٠	٤
الثالثة	٥٨	٧٠	٣
الرابعة	٤٧	٥٥	٢
الخامسة	٣٧	٤٥	٢
السادسة	٣١	٣٥	١

إلا أنه اضيف بمنقضى النظام رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٧ النص التالي إلى المادة السادسة سالف الذكر واعطي رقم (ج) : يستحق موظفو المؤسسة راتب الشهر الثالث عشر ويدفع في نهاية السنة المالية .

يستفاد من هذا النص أن المقصود بالراتب الشهري هو ما يتقاضاه موظفو هذه المؤسسة بالاستناد إلى المادة السادسة المشار إليها آنفاً ولا يشمل أي نوع من العلاوات التي يستحقها موظفو هذه المؤسسة ذلك لأن المشرع المراد للعلاوات نصراً أخرى مثل علاوة غلاء المعيشة الواردة ذكرها في المادة الثامنة من هذا النظام . كما وضع انظمة أخرى للعلاوات واطلسق عليها اسم علاوات ولم يصفها بأنها رواتب . أي أن المشرع افرد للرواتب نصاً مستقلاً عن النصوص المتعلقة بالعلاوات وجعل لكل من الرواتب والعلاوات احكاماً مختلفة .

وبناء على ما تقدم بيانه كان راتب الشهر الثالث عشر المنصوص عليه في الفقرة ج المتوهم بها سابقاً إنما يقصده الراتب المعين في المادة السادسة من النظام المذكور ولا يشمل العلاوات على اختلاف أنواعها .

هذا ما نراه خلافاً لما ذهب إليه الزملاء الأفاضل .

٢٣ ربيع الثاني سنة ١٤٠٠هـ الموافق ١٩٨٠/٣/٩.

رئيس ديوان التشريع
في رئاسة الوزراء
عيسى طماش

الرئيس الثاني لمحكمة
التميز
نجيب الرشدان

قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقدة بتاريخ ١٩٨٠/٣/٣٠ - بالاستناد إلى المادة (٨/٧) من قانون مؤسسة المناطق الحرة رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ - الموافقة على (تعريفه بدلات الاجور والخدمات في مخازن تبريد المنطقة الحرة في العقبة لسنة ١٩٨٠) بشكلها المرفق .

تعريفه بدلات الاجور والخدمات

في مخازن تبريد المنطقة الحرة في العقبة لسنة ١٩٨٠

صادرة بالاستناد إلى المادة (٧) من قانون مؤسسة المناطق الحرة (المؤقت) رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦

- المادة ١ - تستوفى اجور التخزين في مخازن التبريد كما يلي :-
- أ - تعتبر الوحدة الوزنية مئة كيلو غرام ، وتعتبر كسور الوحدة وحدة كاملة .
- ب - تستوفى اجور التخزين اليومية على النحو التالي :-
- ١ - ثلاثون فلساً عن كل وحدة وزنية - اذا كان التخزين لغايات التبريد .
- ٢ - أربعون فلساً عن كل وحدة وزنية - اذا كان التخزين لغايات التجميد .
- ج - اذا نقصت مدة التخزين عن (١٥) يوماً فتعتبر المدة (١٥) يوماً كاملة وتستوفى الاجور على هذا الأساس .
- د - يكون الحد الأدنى لبدل التخزين المستوفى عن البضاعة المذكورة في أي طلب اخراج دينارين بالنسبة للبضاعة المبردة وثلاثة دنانير بالنسبة للبضاعة المجمدة .
- المادة ٢ - أ - تناقص اجور التخزين المستحقة في نهاية كل ثلاثة اشهر من تاريخ ادخال البضاعة ، او عند اخراجها قبل انتهاء هذه المدة .
- ب - في حالة عدم دفع اجور التخزين المستحقة وفق الفقرة السابقة فيتحقق عليها بدل تخزين اضافي عن التأخير بنسبة ٩٪ من اجور التخزين المستحقة .
- المادة ٣ - يستوفى بدل استئجار صالة كاملة في المخازن كما يلي :-
- أ - (٢٥٠) فلساً في اليوم عن كل متر مربع من كامل المساحة الداخلية المعدة للتخزين اذا كانت الصالة مستعمل لغايات التبريد .
- ب - (٣٥٠) فلساً في اليوم عن كل متر مربع من كامل المساحة الداخلية المعدة للتخزين اذا كانت الصالة مستعمل لغايات التجميد .
- ج - يشترط ان لا تقل مدة الاستئجار عن ستة اشهر وان تدفع الاجرة مقدماً . ولا يرد من الاجرة شيء في حالة عدم استعمال الصالة كلياً او جزئياً .
- د - لا يحق للمستأجر ان يخزن بضاعة في الأجرور الا اذا كانت واردة باسمه بموجب الوثائق والمائنتات .

هكذا من الأشهر